



المقدمة

تم اعداد تقرير رقابة المتابعة الموسع هذا حول موضوع الإجراءات التي تتخذها حكومة إسرائيل واستعداداتها لأزمة المناخ، بعد نحو عامين من نشر تقرير خاص من قبل مكتب مراقب الدولة حول هذا الموضوع في أكتوبر 2021. قبيل مؤتمر المناخ الدولي COP28، الذي عقد في نهاية عام 2023. لم يُطرح هذا التقرير على طاولة الكنيست ولم يُقدّم للجمهور حتى الان بسبب حرب "السّيوف الحديدية".

هناك إجماع علمي دولي على أن انبعاثات غازات الدفيئة بالمستوى الحالي أدت، وسوف تؤدي في السنوات القريبة إلى ارتفاع في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وإلى تغييرات مناخية كبيرة. جزء من تغييرات المناخ باتت ملموسة وتنعكس في اندلاع حرائق هائلة، موجات حر شديدة، أمطار غزيرة وعواصف، فيضانات، جفاف وغيرها من العوامل التي تتسبب بخسائر في الأرواح والممتلكات. وفقاً لتقييم العلماء، فإن التأثيرات الأخطر لتغييرات المناخ ما زالت أمامنا، ونتيجة لذلك تتكون أمامنا أزمة عابرة للحدود والمجتمعات، والتي من المتوقع أن تشمل أيضاً تدهوراً اقتصادياً، صحياً وبيئياً على مستوى العالم؛ ولمنع حدوث ذلك، يجب اتخاذ إجراءات دولية شاملة للانتقال إلى الاقتصاد الخالي من الكربون. تم الإعلان عن حالة طوارئ مناخية في بعض الدول، وتم اتخاذ إجراءات على المستوى القومي والمحلي، من منطلق الإدراك بأن أزمة المناخ هي عامل مركزي على خارطة المخاطر، وبأن الحديث لا يدور عن مجرد موضوع بيئي له تأثيرات محدودة، بل عن أزمة يشكل الاستعداد لها عنصراً مركزياً في الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الحصانة العامة والاستعداد المنهجي للآزمات متعددة المخاطر. بصفتها جزءاً من هذا العالم، يجب على دولة إسرائيل أن تلعب دوراً فعالاً في مواجهة هذه الأزمة على المستوى العالمي.

إنّ دراسة ومتابعة تقدّم إجراءات الحكومة في موضوع أزمة المناخ منذ نشر التقرير السابق في هذا الشأن، دفعت بي إلى اتخاذ قرار في مطلع عام 2023 بإجراء رقابة متابعة شاملة للتحقق ما إذا كانت الحكومة تعمل من أجل إصلاح أوجه القصور التي وردت في التقرير السابق، بما يتماشى مع الخطورة الكبيرة التي تواجه دولة إسرائيل والتزاماتها الدولية.

تقرير المتابعة الموسّع هذا يكشف مجدداً عن صورة وضع مقلقة: على الرغم من أن بعض الجهات قامت بإصلاح أوجه القصور، إلا أن غالبيتها لم تصحّح بناتاً، أو لم تصحّح بالكامل. التعامل الحكومي مع أزمة المناخ يعاني لغاية الآن من بعض نقاط الضعف الأساسية، ومن ضمنها: عدم وجود جهة حكومية تقود هذا المجال؛ تأخير في التسوية القانونية التي تشكل أساساً ملزماً لإحداث تغيير حقيقي؛ عدم وجود إدارة مخاطر حكومية شاملة؛ اهتمام حكومي رديء أو غير فعال؛ إدارة السياسة من خلال قرارات الحكومة والتصريحات، بدون القيام بسيرورات واتخاذ إجراءات تسمح بالتقدّم الفعلي - وذلك يتناقض كلياً مع المخاطر الكامنة في حدوث تغييرات المناخ، والتي قد تهدد وجودنا. بهذا، يمكن وصف أداء الحكومة في هذا الموضوع على أنه "إهمال وظيفي".

عدم اتخاذ إجراءات إصلاح فعلية لسلك دولة إسرائيل في موضوع أزمة المناخ بقيادة الحكومة ومن يرأسها، يعرّض الدولة لخطر مستقبلي يتعلق بالجيل الحالي والأجيال القادمة. مع عدم وجود إجراءات حكومية تحويلية، مدمجة ومغيّرة للواقع، والتي تشمل تفعيل مجموعة من أدوات الضبط والملاءمة التي لها وزن نوعي كبير يضمن تحقيق اقتصاد خالٍ من الكربون حتى عام 2050، فإن دولة إسرائيل



סתברז מן חייט אסתثنאיתיה עליו الصعيد الدولي، لا سيما بالمقارنة مع الدول المتطورة، وقد يشار إليها على أنها "انكالية" ولا تساهم بما يكفي في الجهود الدولية.

إن اتخاذ إجراءات واسعة النطاق في هذا المجال ضروري جدًا على ضوء مصلحة الدولة الواضحة - الحفاظ على حصانة دولة إسرائيل الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية. بصفتها دولة تقع في بؤرة ساخنة (hotspot)، فإن تغير المناخ الذي من المتوقع أن تواجهه إسرائيل نتيجة الاحتباس الحراري سيكون أكبر من المعدل العالمي، وقد تكون له تأثيرات كبيرة على حصانتها الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية:

1. على الصعيد الاقتصادي-المالي، من المتوقع أن تكون هناك تأثيرات على مستويين: (أ) الأضرار الفعلية لتغيرات المناخ قد تضرّ بالمحاصيل الزراعية وتؤدي إلى نقص في الغذاء، الماء، البضائع والطاقة - مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، ويضر بالاقتصاد والسكان المستحقين للتقدم. هذا بالإضافة إلى الضرر المتوقع بالبنى التحتية التي تعاني عبثًا كبير أساسًا في إسرائيل - الشوارع، منشآت تحلية المياه، منشآت الطاقة وشبكة الكهرباء، نظام المياه والصرف الصحي - حيث إن الحوادث المناخية الخطيرة الآخذة بالازدياد قد تؤدي إلى انهيارها؛ (ب) الانتقال العالمي إلى الاقتصاد الخالي من انبعاثات الكربون يشكّل "مخاطر انتقال". الاستعداد غير الكافي للجهاز الاقتصادي الإسرائيلي لمثل هذه المخاطر، وعدم إكمال إجراءات الانتقال الوطني للاقتصاد الخالي من الانبعاثات حتى عام 2050، قد يضر بقدرة بالاقتصاد الإسرائيلي على المنافسة.

على سبيل المثال، صودق على ضريبة الكربون في الاتحاد الأوروبي، لكن ليس في إسرائيل. هذا يعني أنه بإمكان الدول في أوروبا فرض ضريبة كربون تدرجية على البضائع كثيرة الاستهلاك للطاقة، التي صُدّرت إليها من إسرائيل، على الانبعاثات الصادرة في عملية إنتاجها، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه البضائع وقد يضر بقدرة شركات الإنتاج الإسرائيلية على المنافسة. إضافةً لذلك، فإن العوائد من هذه الضرائب لن تحوّل لخزينة الدولة، بل لتلك الدول التي ستجيبها. التعامل مع تقليل الانبعاثات إلى حدّ الصفر على أنه معيار دولي متفق عليه، قد ينقل الاستثمارات الدولية في القطاعين الخاص والحكومي من إسرائيل إلى الدول التي تمارس نشاطًا اقتصاديًا مستدامًا.

2. قد تكون لكل هذه الجوانب تأثيرات على الحصانة الاجتماعية في إسرائيل. أضرار تغيرات المناخ ومخاطر الانتقال قد تضر أكثر بالفئات المستحقة للتقدم، وقد تُبقي جزءًا كبيرًا من الجمهور الإسرائيلي في الخلف، مما قد يُحدث اضطرابات أو نزاعات اجتماعية.

3. على الصعيد الأمني، فإن تغيرات المناخ الإقليمية التي ستحمل معها موجات حر وجفاف شديدة، ستؤدي إلى اضطرابات وعدم استقرار جيوسياسي. هذا الأمر قد يؤدي إلى حدوث نزاعات إقليمية على الموارد الطبيعية الضرورية الناقصة (بالأخص الماء والغذاء)، وإلى تفاقم الصراعات الإقليمية والحروب، وإلى موجات لجوء من الدول المجاورة التي ساءت فيها الظروف المعيشية بسبب تغيرات المناخ والحروب.

أزمة المناخ تشكل تهديدًا اجتماعيًا، اقتصاديًا، ماليًا، صحيًا وأمنيًا على دولة إسرائيل. لذلك، لا يمكن اعتبارها قضية بيئية فحسب، بل أزمة جهازية شاملة تهدد منظومات حياة عديدة لها علاقة بكافة الإجراءات الحكومية. التعامل مع هذه التهديدات بعيدة الأمد، تُلزم باتخاذ خطوات جذرية في الوقت الحاضر، وذلك على ضوء الظروف الضبابية وبناءً على التزام الحكومة الكبير الذي ينعكس في اهتمام الحكومة على نطاق واسع في الموضوع، ومشاركة معظم الوزارات والجهات ذات الصلة الواردة في قرارات الحكومة، ومن ضمنها وزارة المالية، الوزارة لحماية البيئة، وزارة الطاقة، وزارة المواصلات والأمان على الطرق، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة وتطوير القرية، وزارة الامن والجيش، مديرية التخطيط



في وزارة الداخلية وغيرها، إلى جانب الجهات العامة والمهنية داخل الحكومة وخارجها. دمج القوى ومشاركة الحكومة المستمرة في هذا الموضوع أمر ضروري للغاية لتحقيق تقدّم ثابت ومتواصل بوتيرة كافية، ممّا يضمن أن تحقق دولة إسرائيل الأهداف التي وضعتها لنفسها وأن تفي بتعهداتها الدولية، وأنها ستقوم بذلك بطريقة تتماشى مع كونها دولة متطورة وعضوة في منظمة ال OECD.

كما ويجب إلقاء الضوء أيضًا على الفرص والأفضليات الكبيرة التي لم تحظّ دولة إسرائيل باستغلالها، والتي قد تؤدي إلى تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية وتوطيد علاقاتها الاستراتيجية مع دول المنطقة، ومنحها مكانة قيادية سياسيًا واقتصاديًا كدولة متقدمة وعصرية تتوفّر لديها مجموعة كبيرة من الأدوات للتعامل مع الأزمة وتأثيراتها.

وختامًا، أكرّر أن الحكومة تواجه تحديًا كبيرًا تكمن فيه تساؤلات عديدة من حيث إدارة المخاطر على المستوى الوطني، ويتطلّب رسم مسار لتحقيق اقتصاد خالٍ من الكربون، النمو الأخضر والانتقال إلى الطاقة الخضراء من جهة، والاستعداد على النحو الأمثل للمخاطر الناجمة عن تغييرات المناخ على الإنسان، البنى التحتية والطبيعة من جهة أخرى.

وقبل تلخيص تقرير الرقابة، تمّ اتخاذ خطوتين حكوميتين مركزيّتين في مجال المناخ: الأولى - صياغة مقترح قانون حكومي في موضوع المناخ. في حال تمّت المصادقة على هذا المقترح بصيغته التي صادقت عليها اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية، يمكنه أن يوفر حلًا محدودًا وحزئيًا لضرورة النهوض بالإجراءات التي يتوجب على الحكومة والدولة اتخاذها من أجل تغيير الصورة المقلقة التي يكشف عنها هذا التقرير. الخطوة الثانية - استعداد ممثلي الدولة لمؤتمر المناخ الدولي. نتائج هذا التقرير تبرز الفجوات في نهج دولة إسرائيل بالمقارنة مع الأهداف التي تم وضعها على المستوى الدولي، وبالتالي يمكن اعتبار توصيات هذا التقرير بمثابة خطة عمل تهدف إلى تقليص هذه الفجوات في المستقبل.

يجب على الحكومة وجميع الجهات الخاضعة للرقابة أن تعمل على إصلاح العيوب وتطبيق التوصيات الواردة في هذا التقرير.

يوم السبت، في عيد "سيمحات تورا"، 7.10.2023، تعرضت إسرائيل لهجمة إرهابية متعددة الجبهات غير مسبوقه بحجمها ووحشيتها. ومنذ ذلك اليوم تشن دولة إسرائيل حرب "السيوف الحديدية" وتتكدب أضرارها المختلفة والتي تتطلب توفير الحلول الفورية لرعاية المواطنين ومعالجة البنى التحتية والمنظومات المختلفة التي تضررت بشكل فادح. مع ذلك، لا مفر أمامنا، حتى في الفترة التي نعيشها الآن حيث يتوجب على المؤسسات السلطوية التعامل مع حالة طوارئ مُركبة، يتوجب على الحكومة عدم إهمال رعاية وتمويل كل الخطوات المطلوبة للتعامل مع أزمة المناخ، وضمان مواصلة العمل الدؤوب والناجح لتطوير البرامج الضرورية لتحقيق الأهداف التي صادقت عليها الحكومة للسنوات القريبة. أزمة المناخ هي أزمة مُرمنة، متواصلة وطويلة الأمد لا تتأثر بأحداث



خارجية وداخلية، وتحمل في طياتها، كما هو مفصل في تقرير الرقابة هذا، مخاطر مستقبلية فادحة لدولة إسرائيل في الكثير من المجالات، ولهذا فإنها تستوجب اهتماماً حكومياً متواصلًا وطويل الأمد. وختامًا، أتقدم بالشكر لموظفي مكتب مراقب الدولة، بالأخص في قسم "ب" لمراقبة الوزارات ومؤسسات الحكم، على عملهم الدؤوب في تنفيذ عمليات الفحص والمراقبة بشكل شامل ومهني وعادل، وعلى نشر التقرير بصورة واضحة، فعالة وذات صلة.

متياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور

القدس، آذار 2024



